كمال الدين: «المفوضة السامية» ستصنف أعضاء «الوطنية لحقوق الإنسان»

■ الوسط - أماني المسقطي

□ أكد رئيس المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان أن رد المفوضة السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بشأن تصنيف أعضاء المؤسسة، كان إيجابياً، وأن المفوضة طلبت المزيد من التفاصيل بشأن الأعضاء، حتى تقوم بتصنيفهم من خلالها.

وتؤكد مبادئ باريس ضرورة أن تضم المؤسسة ممثلين عن المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، والنقابات والهيئات الاجتماعية والمهنية المعنية، والتيارات في الفكر الفلسفي والديني، والأكاديميين والخبراء والمؤهلين، والبرلمان، والإدارات الحكومية، إلا أنها اشترطت ألا يشترك ممثلو الحكومة في المناقشات إلا بصفة استشارية.

كما أشار كمال الدين إلى أن المفوضة أبدت استعدادها للتعاون مع المؤسسة، سواء من خلال تنظيم دورات تدريبية لمنتسبي المؤسسة أو في مجالات التأسيس، وغيرها من المجالات الأخرى.

ولفت إلى أن أعضاء المؤسسة عقدوا اجتماعهم الرسمي الأول يوم الخميس الماضي، لافتاً إلى أنه تم خلال الاجتماع وضع الخطوط العريضة لتشكيل عدد من اللجان المؤقتة المعنية بوضع الاستراتيجية الوطنية للمؤسسة، والأمور المتعلقة بالهيكل الإداري، ولجنة لوضع اللائحة الداخلية، ولجنة لوضع تصور للموازنة التي ستخصص للمؤسسة.

سلمان كمال الدين

كما أكد أنه يتم في الوقت الحالي البحث عن مقر مؤقت للمؤسسة بما يتلاءم مع حجم العمل والموظفين.

أما بشأن تشكيل اللجان الدائمة في المؤسسة، فقال كمال الدين: «الأمر مرتبط باللائحة الداخلية للمؤسسة وهي التي ستنظم عمل اللجان، ومبدئياً هناك توافق على تشكيل لجنة للشكاوى، ولجنة قانونية لمتابعة التشريعات والقوانين، ومن المتوقع أن يصل عدد اللجان بين 5 إلى 7 لجان».

وفي تعليقه على الانتقادات التي وُجهت إليه إثر رئاسته للمؤسسة، قال: «نحترم جميع الآراء بغض النظر عن السباب والشتيمة، ومن حق المخلصين والوطنيين أن يطرحوا رؤاهم وأن يحملونا المسئولية وهذا دليل حرصهم».

وتوضح مبادئ باريس السّمات الأساسية لتحقيق الاستقلالية والصدقية في المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وهذه المبادئ تنص على وجوب تأسيس الهيئة من أشخاص يمتلكون خبرة وصدقية وسمعة حسنة لدى جميع الأطراف المعنية، وأن تمنح الهيئة صلاحيات واسعة قدر الإمكان، وأن يكون لديها تمويل كافٍ لأداء مهماتها.

أمّا مسئوليات الهيئة الوطنية فتتمثل في إعداد التقارير وتقديم توصيات إلى الحكومة بشأن مسائل وقضايا حقوق الإنسان، بما في ذلك اعتماد أو تعديل التشريعات الوطنية والإبلاغ عن حالات انتهاك حقوق الإنسان، وتعزيز التوافق بين القوانين والممارسات الوطنية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، والتعاون مع الشركاء داخل الوطن وكذلك الشركاء الإقليميين والدوليين وهيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة، من خلال المساهمات في كتابة التقارير الوطنية المقدمة إلى مجلس حقوق الإنسان واللجان المعنية بتنفيذ معاهدات الأمم المتحدة التي اعتمدتها البحرين، وإعداد برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

اللجنة أشادت بالنتائج التي تمخضت عنها زيارة خادم الحرمين للبحرين في أبريل الماضي

«الصداقة البحرينية السعودية» تبحث محاور الزيارة المرتقبة لـ «الشورى السعودي»

■ القضيبية - مجلس الشورى

□ بحثت لجنة الصداقة البحرينية السعودية، في الاجتماع الذي عقدته صباح أمس، أهم المحاور التي سيتم التباحث من خلالها مع الأشقاء أعضاء مجلس الشورى السعودي.

وتضمنت المحاور العمل على الاستفادة من التشريعات التي تتبناها المملكتان وإمكانية تبادل الخبرات في مجال العمل التشريعي، وأهم القوانين المستحدثة في البلدين، بالإضافة إلى سبل تطوير التنسيق في القضايا موضع الاهتمام المشترك في المحافل الإقليمية والدولية، فضلاً عن النظر في أهم الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز الشراكة الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

على صعيد آخر: أشادت لجنة الصداقة البحرينية السعودية بالنتائج التي تمخضت عنها زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لمملكة البحرين خلال شهر أبريل/ نيسان الماضي، وشكلت دفعاً إضافياً لما تشهده العلاقات البحرينية السعودية من ازدهار وتقدم لما تحظى به من دعم ومساندة ساهمت في خلق أجواء إيجابية للتعاون في مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها.

وأشارت إلى أن زيارة خادم الحرمين الشريفين وما حققته من إنجازات تؤكد صحة النهج القائم على التواصل المستمر بين الأشقاء في المملكتين، مؤكدة أن الزيارة التي يعتزم أعضاء اللجنة القيام بها خلال الشهر الجاري للمملكة العربية السعودية تأتي ضمن التوجهات التي رسمتها القيادة لمملكة البحرين في تعزيز أواصر التعاون والشراكة مع الأشقاء العرب وخاصة في المملكة العربية السعودية، التي تربطها بالمملكة علاقات خاصة تعد أنموذجاً للتعاضد والتكامل الأخوي على المستوى الدولي.

يذكر أن لجنة الصداقة البحرينية السعودية تضم في عضويتها كلاً من أعضاء مجلس الشورى: عبدالرحمن جمشير، جميل المتروك، علي العصفور، عصام جناحي، محمد باقر رضي، وأعضاء مجلس النواب: جاسم السعيدي، خميس الرميحي، إبراهيم الحادي، حسن الدوسري، السيد عبدالله العالي.

«الطالب أولاً»: رئيس الجامعة وعميد الطلبة تسلما طعناً رسمياً في الانتخابات

■ الوسط - محرر الشئون المحلية

□ ذكرت قائمة الطالب أولاً في بيان صادر عنها أن عدداً من الطلبة ومجموعة من المرشحين لانتخابات مجلس الطلبة الأخيرة قدموا يوم الأحد الماضي رسالة طعن في الانتخابات التي جرت مؤخراً، وأن الطعن تم تقديمه إلى عميد شئون الطلبة.

ولفتت إلى أن نسخة من الطعن المسلم إلى عمادة شئون الطلبة باعتبارها المسئولة عن تنظيم الانتخابات، تم تسليمها إلى رئيس الجامعة إبراهيم جناحي يوم أمس (الإثنين).

وأوضحت أن الرسالة تحتوي على رصد وعدٍّ واضح للمخالفات القانونية والإدارية التي جرت قبل العملية الانتخابية، وكذلك طعن في عملية الانتخابات ذاتها وما صاحبها من مخالفات وأخطاء.

وجاء في لائحة الطعن المقدمة للجامعة احتجاج على منع المندوبين لأول مرّة من مراقبة عملية الفرز في كل من كلية الهندسة وإدارة الأعمال، والسماح لهم في كليات أخرى، الأمر الذي اعتبره مقدمو الطعن مخالفة جسيمة مخلة بالعملية الانتخابية.

ولفتت في بيانها إلى عدم وجود أية جهة مختصة ومستقلة تشرف على الانتخابات من خارج الجامعة، الأمر الذي يضرب في شفافية العملية الانتخابية ويزرع الكثير من الأسئلة حولها وحول المعايير التي اعتمدت فيها.

الطلبة المشاركون في تقديم رسالة الطعن في الانتخابات لعميد الجامعة

وسألت قائمة الطالب أولاً في بيانها عن أهداف ودوافع وخلفيات منع بعض مصوري الصحف ووسائل الإعلام من التصوير داخل المقرات الانتخابية.

وعن المخالفات التي تم الطعن في الانتخابات بسببها، والتي جرت قبل العملية الانتخابية، قالت القائمة إن تفسير المادة 5 من النظام الأساسي لمجلس الطلبة يعد تفسيراً جديداً لأول مرة منذ إنشاء المجلس، في الوقت الذي يتم التغاضي عن المادة نفسها فيما يتعلق بكلية التربية.

من جانب آخر، أقامت قائمة الطالب أولاً ندوة عن شواهد التزوير في انتخابات مجلس طلبة جامعة البحرين، حضرها نواب وممثلو جمعيات حقوقية ومختصة وفعاليات طلابية ومهتمون.

وحضر الندوة التي اقيمت مساء الأحد الماضي أكثر من 300 طالب جامعي، وتم فيها التطرق إلى ملابسات التلاعب بانتخابات مجلس الطلبة من قبل عمادة شئون الطلبة ومن قبل القائمين على تنظيم الانتخابات بالجامعة، فيما دشنت خلال الندوة عريضة طلابية بهذا الخصوص.

وتحدث المشاركون في الندوة عن التلاعب في الجمعيات والأندية، وسط أسئلة عن كيفية وصول مجموعة من الطلبة إلى المجلس بسهولة من خلال الجمعيات والأندية، بينما تضرر طلبة آخرون من عدم قدرتهم على المشاركة في تلك الجمعيات والأندية.

«الشورى» يحيل للحكومة 45 مشروع قانون

■ القضيبية - مجلس الشورى

□ قال مجلس الشورى إنه أحال خلال السنوات الأربع الماضية من عمل الفصل التشريعي الثاني إلى الحكومة ما مجموعة 45 مشروع قانون بعد أن توافق مع مجلس النواب بشأنها، صادق جلالة الملك على 27 مشروع قانون منها وتم إصدارها.

وذكر أنه كان للمجلس «دور محوري» في خروج ثلاثة من مشروعات القوانين تلك إلى النور، حيث جاءت بناء على اقتراحات بقانون تقدم بها عدد من أعضاء المجلس، وهي كل من مشروع قانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم (13) لسنة 1975م بشأن تنظيم معاشات ومكافآت التقاعد لموظفي الحكومة، الذي يهدف لمساواة المرأة بالرجل بالنسبة لاستحقاق المعاش، ومشروع قانون بتعديل المادة (51) من قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم (35) لسنة 2006م، الذي يسمح بمنح مرافق المريض إجازة في حال خضوعه للعلاج داخل المملكة بعد أن كان هذا الأمر مقصوراً على علاج المريض خارج المملكة وفق القانون المعمول به، إلى جانب مشروع قانون بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم (8) لسنة 1980م بتقرير زيادة لأصحاب المعاشات والمستحقين، الذي يقضي بمنح المتقاعد الخيار في طلب الحصول على مكافأة نقدية قدرها (3 في المئة) عند تقاعده أسوة بأقرانه من موظفي القطاع الحكومي المدنيين والعسكريين، أو الحصول على زيادة في المعاش قدرها (10 في المئة) على معاشه التقاعدي بموجب المرسوم بقانون رقم (8) لسنة 1980م بتقرير زيادة لأصحاب المعاشات والمستحقين عنهم، بما يضمن مساواتهم في المزايا التأمينية بنظرائهم العاملين في القطاعين المدني والعسكري. وصادق جلالة الملك على كلا المشروعين الأخيرين، فيما ينتظر مشروع القانون الأول المصادقة عليه.

المرزوق يطالب جامعة البحرين بتصحيح مخالفات انتخابات مجلس الطلبة

■ القفول - جمعية الوفاق

□ طالب نائب رئيس كتلة الوفاق وناطقها الرسمي النائب خليل المرزوق رئاسة جامعة البحرين بتحمل مسئولياتها الوطنية والتربوية بتصحيح وضع انتخابات مجلس الطلبة بالجامعة.

وأضاف أن «ما شاب أجواءها من إجراءات جعل من الجامعة مصنعاً للطائفية ومحلاً لتكريس الإقصاء».

وشدد المرزوق على أن رئاسة الجامعة وعمادة شئون الطلبة تتحمل المسئولية الأولى عن تداعيات انتخابات مجلس الطلبة الأخير، والتي شكلت صدمة لكل المراقبين، بحسب وصفه.

وأردف «بدل أن تحتضن الجامعة كل الطلبة بأبوية وتقف مسافة واحدة من الجميع، تشعر الطلبة بأن عمادة شئون الطلبة هي طرف ند لفئة من الطلبة وطرف موجه إلى فئة أخرى، فتصنف الطلبة وفق تصنيفات طائفية بغيضة، وترسم لهم حدود تمثيلهم بالانتخاب وحدود تمثيلهم بالتعيين، وتدخلهم في متاهات الهدف منها إشعار الطلبة أنهم مختلفون وأنهم فئات ويجب أن يتعاملوا على أنهم فئات، الأمر الذي يكرس في نفوس الطلبة – وهم شباب هذا الوطن ومحركو عجلة التنمية وكوادر ونخب المجتمع وقادة المستقبل – الطائفية البغيضة والفئوية.

ووصف المرزوق الإجراءات التي اتبعت في الانتخابات الأخيرة لمجلس الطلبة بالفاقدة لأبسط مقومات الانتخابات النزيهة من حيث معرفة كل مرشح بعدد من يحق لهم التصويت في كليته، وعدد المقاعد تحديداً، وأن تكون عملية الفرز واضحة وشفافة وخاضعة للمراقبة من قبل المندوبين والمراقبين.

ولفت إلى أنه لم يعلن عدد من يحق لهم التصويت إلا أثناء فرز الأصوات، الأمر الذي يمكن من إضافة أعداد إلى هذه الأصوات أو إسقاط أعداد أخرى، وخصوصاً مع عدم تمكن أي من مندوبي المرشحين من النظر بدقة إلى أوقات التصويت، فضلاً عن العبث المسبق بعدد المقاعد بإضافة مقعدين في كلية تقنية المعلومات وكلية إدارة الأعمال، وحذف مقعد في كلية التربية، بحسب النائب.

وتطرق إلى إجراءات العضوية في الأندية العلمية، قائلاً إن ما يشوب هذه الإجراءات من تلاعبات تسقط عضوية الطلبة لتزرع في نفوس الطلبة أن العضوية في هذه الأندية مرتبط بالانتماء الطائفي والفئوي، وكلها مفرزات لصناعة الطائفية التي تتحملها رئاسة الجامعة وعمادة شئون الطلبة التي ترفض الدعوات المتكررة من أن العضوية لهذه الأندية تكون مفتوحة لكل الطلبة بغض النظر عن انتماءاتهم وطوائفهم أو أية اعتبارات أخرى، وتصر على مساندة اجراءات التصنيف والإقصاء للطلبة.

وطالب المرزوق الجامعة بالشفافية والمحايدة التي لا تشوبها أية شبهة في صناعة الطائفية والإقصاء بدلاً من أن ترعى الجامعة، بحسبه، إجراءات صارخة في صناعة الطائفية، مشدداً على أن رئاسة الجامعة ووزارة التربية والتعليم ومجلس التعليم العالي مطالبون بأن يتداركوا تداعيات انتخابات مجلس الطلبة الأخيرة لأنها أنموذج مصغر لما تكون عليه البحرين في مقارعتها للطائفية أو في صناعة مؤسساتها الرسمية لها.

خليل المرزوق

فيروز يطالب بحل ملف المعلمين المجتازين لامتحانات الترقية

■ الوسط - المحرر البرلماني

□ طالب النائب عن كتلة الوفاق رئيس لجنة المرافق العامة والبيئة بمجلس النواب جواد فيروز بحل قضية المعلمين والمعلمات الذين اجتازوا مراحل التقييم لوظيفة مدير مدرسة مساعد ولم يعينوا في الفترة الأخيرة على رغم وجود شواغر كثيرة في عدد كبير من المدارس.

جاء ذلك لدى اجتماعه مؤخراً بوكيل وزارة التربية والتعليم الشيخ هشام بن عبدالعزيز آل خليفة إذ ذكر الحضور بنقاط الاجتماع الأول الذي تم قبل 3 أشهر وأثيرت فيه عدد من القضايا التعليمية، ومنها استثناء المعلمين والمعلمات، الذين اجتازوا مراحل التقييم و لم يعينوا، من امتحانات التقييم الجديدة في حال موافقتهم على ذلك والذي بدأت الوزارة في تطبيقه مؤخراً حيث تم الاتصال بهذه الفئة وأخذ موافقتهم بتثبيت نتائجهم السابقة في امتحانات التقييم المقبلة.

كما طرحت في الاجتماع، الذي حضرته مجموعة من المعلمين الذين اجتازوا مراحل التقييم، موضوع الترقية من دون شاغر ممن أنهى متطلبات الترقية مع ديوان الخدمة المدنية، وأن يعطى كل من اجتاز مراحل التقييم حافزاً برتبتين أو ثلاث رتب نظير جهودهم البناءة، وأن يفتح باب التمهن لدبلوم الإدارة المدرسية ممن اجتازا المسابقة وأن يعطوا الدرجة الوظيفية بعد التمهن، وكذلك التوسع في شريحة المديرين المساعدين للمدارس الابتدائية بحيث يكون لكل مدرسة مديران مساعدان، وذلك من خلال ما تتطلبه المرحلة الحالية من تحسين الأداء والجودة في المخرجات ولكثرة الأعباء على إدارة المدرسة.

وأكد المعلمون وجود كثير من الشواغر في الميدان وأن هناك عدداً من المدارس شاغرة من دون مدير مساعد وهذا يعطي لهم الأحقية في شغل هذه الوظيفة بناء على الشهادة الصادرة عن لجنة المسابقات التربوية بالوزارة والتي تفيد بأنهم على قائمة الانتظار إلى حين وجود الشاغر معولين في ذلك على قانون الخدمة المدنية رقم (35) للعام 2006م والذي ينص على «إعداد خطة التوظيف والترقيات استناداً إلى الاحتياجات الفعلية والشواغر».

وأخيراً تم طرح قضية المعلمين الأوائل الذين على الدرجة السادسة، وأثناء اللقاء تمت مناقشة النقاط السالفة الذكر إذ أكد الوكيل الشيخ هشام أنه وعلى حسب طلب المتقدمين للوظيفة صدر قرار بالاحتفاظ بالنتيجة ويكون لهم المنافسة في الترشيحات وذلك بحسب أعلى الدرجة.

مطالبة بإعادة النظر في توزيع الدوائر الانتخابية

■ الوسط - المحرر البرلماني

□ طالب النائب الوفاقي عضو لجنة الخارجية والدفاع والأمن بمجلس النواب جلال فيروز بإعادة توزيع الدوائر الانتخابية واصفاً ذلك بالضرورة الملحة لتطوير العملية السياسية وتجاوز حالة التمييز الفاحش القائمة وفق التوزيع الحالي.

وقال: «مع انتهاء الفصل التشريعي الثاني والاستعدادات الجارية للفصل التشريعي الثالث للبرلمان، أصبح لزاماً أن يتم توزيع الدوائر الانتخابية، مردفاً أنه خلال فصلين تشريعيين، وبامتداد 8 سنوات، حدثت تطورات وتغيرات في ثقل وكثافة السكان في الدوائر الانتخابية، وقد جرت العادة في الدول الديمقراطية أن تتم مراجعة توزيع الدوائر الانتخابية قبيل بدء أي فصل تشريعي جديد».

ولفت فيروز إلى أن الدوائر الانتخابية في البحرين كانت موضع انتقاد من قبل المنظمات الدولية، ذوي العلاقة برسم الدوائر، كما أن القوى والكتل السياسية كانت لها ملاحظات واقعية على هذا التوزيع، فإنه من المفترض أن تبدأ السلطة المعنية برسم الدوائر بالنظر في إعادة فرز السكان على أساس يحقق العدالة وتكافؤ الفرص بين المواطنين من دون أن تكون هناك تباينات وفروقات كبيرة بين هذه الدوائر كما هو حاصل في الوقت الحالي. ولفت إلى أن الحكومة هي ذاتها قد صرحت بأن الفارق بين الدوائر ينبغي أن يكون في حدود 20 في المئة، وذلك ما صرح به ممثل الحكومة في هذا المجال وهو مسئول في دائرة الشئون القانونية.

«التربية»: تعيين «اختصاصي التعلم» على «السادسة التعليمية» و«الفني» على «الثامنة العمومية»

■ الوسط - حسن المدحوب

□ قال وزير التربية والتعليم ماجد النعيمي في إجابته على سؤال تقدم به نائب رئيس لجنة الخدمات النيابية عبدعلي محمدحسن: إن الوزارة قامت باستحداث وظيفتين في الهيكل التنظيمي للمدارس الحكومية بمسمى «اختصاصي مصادر تعلم» واحد لكل مدرسة بالدرجة المالية السادسة التعليمية، بالإضافة إلى وظيفة «فني مصادر تعلم» بالدرجة المالية الثامنة العمومية في المدارس المتوسطة والكبيرة.

وأوضح النعيمي أن خطط الوزارة التطويرية وبالتعاون مع الجهات المختصة بديوان الخدمة المدنية تتضمن بحرنة الوظائف من خلال إحلال الكوادر البحرينية المؤهلة، مشيراً إلى أن الوزارة قامت بداية ولعدم وجود من يحمل المؤهل المطلوب بتأهيل من لديه الاستعداد للعمل بوظيفة «أمين مكتبة» بالمدارس الحكومية لدراسة دبلوم مصادر تعلم.

وأشار إلى أن شغل وظيفة اختصاصي مصادر التعلم يتطلب مؤهل البكالوريوس في مجال مصادر التعلم مع مؤهل تربوي أو علم المكتبات مع خبرة لاتقل عن سنتين في مجال العمل.

ولفت إلى أن الوزارة تقوم بالتعيين الجديد لحاملي المؤهلات في مجال مصادر التعلم أو علم المكتبات في وظيفة فني مصادر التعلم بالمدارس لاكتساب الخبرة العملية والميدانية المطلوبة بالوصف الوظيفي، ونظراً لوجود وظيفة بمسمى «اختصاصي مصادر تعلم» واحدة فقط بكل مدرسة، فإن الوزارة تنظم مسابقة لاختيار المتميزين من شاغلي الميدانية في حال توفر المرصود المالي بالموازنة المالية ووجود الشواغر لوظيفة اختصاصي مصادر التعلم بالمدارس، ويتم التعيين في الوظيفة بحسب أعلى درجات التقييم وعدد الشواغر.

يشار إلى أن نائب رئيس لجنة الخدمات بمجلس النواب النائب عبدعلي محمد حسن وجه سؤالاً برلمانياً إلى وزير التربية والتعليم عن توفيق أوضاع العاملين في وظيفة فني بالوزارة.

وقال محمد حسن في سؤاله: «لماذا أبقي عدد من حاملي مؤهل مصادر التعلم في وظيفة فني؟ في الوقت الذي يحيل فيه عدد من المتقاعدين وظيفة اختصاصي مصادر تعلم؟».

وزير التربية

النائب عبدعلي محمد حسن